

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- فائدة يلزمه نفقة ولد أُمته دون زوجها .
- ويلزم الحرة نفقة ولدها من عبد نص على ذلك .
- ويلزم المكاتبه نفقة ولدها وكسبه لها .
- وينفق على من بعثه حر بقدر رقه وبقيته على نفسه .
- قوله وتزويجهم إذا طلبوا ذلك إلا الأمة إذا كان يستمتع بها بلا نزاع فيهما .
- لكن لو قالت إنه ما يطاء صدقت للأصل قاله في الفروع .
- قال في الترغيب صدقت على الأصح .
- ووجوب تزويج العبد إذا طلبه لأجل الإعفاف من مفردات المذهب .
- وكذا وجوب بيعه إذا لم يعفه من المفردات .
- فائدة قال القاضي لو كان السيد غائبا غيبة منقطعة وطلبت أُمته التزويج أو كان سيدها صبيا أو مجنونا احتمل أن يزوجه الحاكم .
- قال بن رجب وهذا المعنى لا فرق فيه بين أمهات الأولاد وغيرهن للاشتراك في وجوب الإعفاف .
- وكذا ذكر القاضي في خلافه أن سيد الأمة إذا غاب غيبة منقطعة وطلبت أُمته التزويج زوجها الحاكم .
- وقال هذا قياس المذهب ولم يذكر فيه خلافا .
- ونقله عنه المجد في شرحه ولم يعترض عليه بشيء .
- وكذا ذكر أبو الخطاب في الانتصار أن السيد إذا غاب زوج أُمته من يلي ماله .
- وقال أوماً إليه في رواية بكر بن محمد انتهى ذكره بن رجب .
- تنبيه ظاهر كلامه أنه لو شرط وطء المكاتبه وطلبت التزويج لا يلزم السيد إذا كان يطاءً وهو صحيح وهو ظاهر كلام الأصحاب